الحكومة الإلكترونيـة ودورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ظل رؤيـة مصر ٢٠٣٠

محمد يوسف عبد الملك يوسف الليثي
تحت اشراف

أ.د/ نجلاء حسن جمعه
استاذ ادارة الاعمال المساعد
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

أ. د/ محمد عبد المحسن علي شعراوي
استاذ ورئيس قسم ادارة الاعمال
كلية التجارة – جامعة الازهر

الملخص :

هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار علاقة وتأثير دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠، وتحديد مدى وجود الفروقات المعنوية بين متغيرات الدراسة.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة استبيان، وتوزيعها على عينة البحث (الإدارة الوسطى والإدارة التنفيذية)، حيث تم توزيع (٣٨٤) قائمة استبيان، وتم تحليلها عن طريق استخدام برنامج (SPSS) إصدار ٢٦، وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات واختبار الفروض، اعتمد الباحث على الأساليب التالية "الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف)، الإحصاء التحليلي (معامل ألفا كرو نباخ، معامل الارتباط، معامل التحديد R^2، اختبار"T"، "F").

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط معنوية طردية بين أبعاد الحكومة الإلكترونية (جاهزية البنية التحتية للاتصالات، الخدمات الإلكترونية، التدريب الإلكتروني، جاهزية راس المال البشري)، وأبعاد التنمية البشرية المستدامة (تحسين الخدمات الصحية، تطوير الخدمات التعليمية، المساواة بين الجنسين).

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تعزيز ودعم الموظفين في تطبيق ونشر أبعاد الحكومة الإلكترونية وتفعيل الأمن السيبرانى، النظريات الأخلاقية

على الواقع العملي، ممارسة سلوكيات الإشراف بشفافية على كافة المستويات الإدارية داخل الوزارة، مما يسهم في تعزيز التنمية البشرية المستدامة عندما توسّع السياسات فرص العمل المنتج والمجزي والمرضي، وتنمّي مهارات العاملين وطاقاتهم، وتصون حقوقهم وسلامتهم والاهتمام بتعزيز الممارسات الأخلاقية لدى القادة والمسؤولين من خلال التأكيد على اعتبارها جزءا أساسيا من عملية تقييم المسئولين وترقيتهم والعمل على دعم وتعزيز روح المنافسة والشفافية لقدرتها على استخراج الطاقات الكامنة لدى المرؤوسين، ضرورة المراجعة الدورية للنظم المختلفة مثل نظم الأجور والحوافز ودعم الوظائف، ونظم التدريب الحديثة وغيرها لإجراء التعديلات المناسبة، مما يؤدي إلى تحسين ارتباط العاملين بوظائفهم مما يحقق التنمية الشاملة لدى الوزارة في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، التنمية البشرية المستدامة. رؤية مصر ٢٠٣٠

Abstract:

The current study aimed to test the relationship and impact of the role of e-government in achieving sustainable human development in light of Egypt's Vision 2030, and to determine the extent to which there are significant differences between the variables of the study.

To achieve these goals, the researcher conducted a field study by designing a questionnaire list and distributing it to the research sample (middle management and executive management). (384) questionnaire lists were distributed and analyzed using the SPSS program, version 26, and conducting the appropriate statistical analysis. To analyze the data and test the hypotheses, the researcher relied on the following methods:

"descriptive statistics (arithmetic mean, standard deviation, coefficient of variation), analytical statistics (Cro-Nebach's alpha coefficient, correlation coefficient, coefficient of determination R^2, "T" test, "F")

The study reached several results, the most important of which are: There is a positive significant correlation between the dimensions of e-government (readiness of communications infrastructure, electronic services, electronic training, readiness of human capital), and the dimensions of sustainable human development (improving health services, developing educational services, gender equality).

The study recommended several recommendations, the most important of which are: the need to strengthen and support employees in applying and disseminating the dimensions of e-government and activating cybersecurity, ethical theories on practical reality, practicing supervisory behaviors transparently at all administrative levels within the ministry, which contributes to promoting sustainable human development, the necessity of periodic review of systems. Various systems such as wages, incentives, job support, modern training systems and others to make appropriate adjustments, which leads to improving workers' connection to their jobs, which achieves comprehensive development for the Ministry in light of Egypt's Vision 2023.

Keywords: E-government, sustainable human development. Egypt Vision 2030

أولًا: مشكلة البحث:

فقد تبين انه بسبب تطبيق الحكومة الإلكترونية في العديد من الأجهزة الحكومية والوزارات المصرية برزت مشكلة مهمة هي الاستيعاب الفكري لمفهوم الحكومة الإلكترونية من قبل العاملين في الأجهزة الحكومية المصرية والمواطنين، إلي جانب عدد كبير من المشاكل التي تعوق دور الحكومة الإلكترونية في أحداث التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة ميدانية بالتطبيق على "وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية "

و تتحدد مشكلة الدراسة في كيفية الإجابة نظرياً وميدانياً على التساؤلات الآتية:

١) ما مدي توافر أبعاد الحكومة الإلكترونية، وذلك باختلاف الخصائص الشخصية والتنظيمية محل الدراسة؟
٢) ما مدي توافر أبعاد التنمية البشرية المستدامة وذلك باختلاف الخصائص الشخصية والتنظيمية محل الدراسة؟
٣) هل يوجد علاقة ارتباط معنوي لممارسات أبعاد الحكومة الإلكترونية على أبعاد التنمية البشرية المستدامة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية محل الدراسة.

ثانيًا: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحليل أثر الحكومة الإلكترونية على التنمية البشرية المستدامة، ويمكن تقسيم هذا الهدف الرئيسي لمجموعة من الأهداف الفرعية كالآتي:

١- دراسة علاقة الارتباط بين أبعاد الحكومة الإلكترونية (جاهزية البنية التحتية للاتصالات، الخدمات الإلكترونية، التدريب الإلكتروني، جاهزية راس المال البشرى)، وأبعاد التنمية البشرية المستدامة (تحسين الخدمات الصحية، تطوير الخدمات التعليمية، المساواة بين الجنسين).
٢- دراسة آثر أبعاد الحكومة الإلكترونية على تحسين الخدمات الصحية.

٣- تقديم مجموعة من التوصيات التي تدعم ممارسات الحكومة الإلكترونية بشكل يساهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية محل الدراسة

رابعًا: أهمية البحث:

تكتسب الدراسة الحالية أهمية لكونها تدعم توجهات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية موضع التطبيق من خلال تبنيها تطبيق أبعاد الحكومة الإلكترونية في ظل الأزمات الغير متوقعة مثل انتشار جائحة كورونا(Covid-19) وأهمية تدريب وتطوير مهارات وإمكانات جميع منتسبيها قادة وعاملين على اكتساب مزايا العمل بأساليب التكنولوجيا الحديثة وزيادة خبراتهم الميدانية في الآتيان بممارسات الإدارة الإلكترونية مع تطبيق وتحقيق مؤشرات التنمية البشرية المستدامة ومواكبة التطورات المتسارعة بتخطيط استراتيجي قوي وسرعة الاستجابة للمتغيرات في بيئة العمل الخارجية ورفع مستوي الأداء.

خامسًا: تقسيمات البحث:

في ضوء طبيعة المشكلة وأهدافها، يَتِمُّ تقسيم البحث كما يلى:

- الإطار العام للبحث.
- المبحث الأول: الحكومة الإلكترونية
- المبحث الثاني: التنمية البشرية المستدامة.
- المبحث الثالث: الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة: تحليل متعمق في ضوء الدراسات الحديثة
- الخلاصة، والنتائج، والتوصيات.

المبحث الأول: الحكومة الإلكترونية

تمهيد:

أصبحت الحكومات تتسابق عبر دول العالم في تطبيق ما يعرف بالحكومة الإلكترونية باعتبارها نهج حديث لاستغلال التطورات التكنولوجية الحديثة، خاصة التكنولوجيا الرقمية لدعم الأعمال الحكومية وتسخيرها كرافعة أساسية لتحسين الخدمات الموجهة للمواطنين، وقطاع الأعمال، ومختلف المؤسسات والهيئات الأخرى.

أ- **تعريف الحكومة الإلكترونية**: عرفها "واريكو" (Wairiuko et. al, 2018) الحكومة الإلكترونية أنها استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتقنيات المعلوماتية وتقنيات الويب الأخرى لتحسين الكفاءة والفاعلية المتعلقة بتقديم الخدمات في القطاع العام.

- وعرفها البنك الدولي بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل رفع فعالية وكفاءة الحكومة وهي تشمل: تعزيز المشاركة المدنية من خلال تمكين الجمهور من التفاعل مع المسؤولين الحكوميين، جعل عمل الحكومة أكثر شفافية وبالتالي التقليل من فرص الفساد، توفير فرص تطوير خاصة في المجتمعات الريفية.
- ولقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل شبكات الاتصالات الخارجية، مواقع الإنترنت، ونظم الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية لتقديم معلومات وخدمات بين الجهات الحكومية من جانب والمواطنين وأعمالهم من جانب آخر

وعرفها أيضاً الاتحاد الأوروبي بأنها "حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال مثل الهواتف الفاكس، البطاقات الذكية، الأكشاك، البريد الإلكتروني والإنترنت.

وفي ضوء التعريفات والمفاهيم السابقة، يعرف الباحث الحكومة الإلكترونية تعريفاً إجرائياً بأنها النسخة الافتراضية من الحكومة الورقية بشتى مكوناتها وعلاقاتها التشابكية بهدف تقديم الخدمات العامة بالاستعانة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة وبناء

على هذا التعريف فإن الخدمات الإلكترونية لابد أن تكون متكاملة، وهذا يتطلب إطاراً محدداً لتنفيذ مشروعات الحكومة الإلكترونية بحيث يصبح إطلاق الخدمات المتشابكة في أوقات زمنية متقاربة.

وتبرز أهمية الحكومة الإلكترونية أيضا من خلال ما يلي:

أ- تثير الحكومة الإلكترونية نماذج أعمال جديدة وتحدث ثورة في الصناعات، مما يولد وعوداً أكبر بموجة مستقبلية من الابتكارات في كل من القطاعين العام والخاص يمكن أن تدفع النمو على المدى الطويل.

ب- تدعم تقديم الخدمات المتكاملة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، كما تدعم أي أيضاً التكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة، كما أن لديها القدرة على الوصول إلى الأهداف الإنمائية بشكل أسرع وبتكلفة أقل من النهج التقليدية

أهداف الحكومة الإلكترونية: -

- تحسين وتطوير الخدمات، وذلك بالتقليل من تنقل المواطن بين المؤسسات المختلفة؛ صحة البيانات المتبادلة والمسترجعة، ويبعد احتمالات الوقوع في الخطأ، من جراء إعادة كتابة وإدخال البيانات.
- سهولة الوصول للخدمات الإلكترونية من خلال النشر الإلكتروني، وهذا يحقق مبدأ الشفافية والعدالة لكافة شرائح المجتمع وتعزيز الديمقراطية.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها، ولكل منها على حدى.
- تخفيض التكاليف الحكومية مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات الحكومية المقدمة نتيجة لتغيير طريقة تقديم وتنفيذ الخدمات وآليات توصيلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني إلى وفرة في ميزانية الدولة.
- الحد من ظاهرة الفساد الإداري من خلال نشر كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء الحكومي على شبكة الإنترنيت وإتاحتها للمواطنين، وإعطائهم حق المساءلة عن القرارات التي يتخذها المسؤولين.

متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية:

إن تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية يستلزم توفر جملة من الأساسيات التي تشكل البنية الأساسية الضرورية لإقامة هذا المشروع كما هو موضح بالشكل السابق ولعل أهمها:

أ- : متطلبات تقنية وتتمثل في:

- توفير البنية التحتية اللازمة للاتصالات: والتي تقع على عاتق وزارة الاتصال حيث تعمل على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار من أجل تسهيل الحصول على مختلف أعمال الحكومة الإلكترونية عبر شبكات الاتصالات.
- ضرورة انتشار الأنترنيت والتي بواسطتها يتم تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكة على مستوى جميع القطاعات

- ضرورة إتاحة الحاسب الآلي امر بالغ الأهمية إذ أن مختلف الخدمات الإلكترونية تقدم بواسطة هذا الجهاز لذا يستلزم استطاعة المواطن على اقتنائه من جهة والإلمام باستخداماته من جهة أخرى.

ب : متطلبات فنية وتتمثل في: -

- إعادة هندسة إجراءات العمل في الحكومة: أي تحويل مختلف أعمال الحكومة للنظام الرقمي وذلك من خلال عدة أمور مثل: وصف كل خدمات الحكومة بالتفصيل ومن يقوم بهذه الخدمات، تحديد علاقة وتداخل الإجراءات بين الوزارات والدوائر بالتفصيل حذف الإجراءات التي لا تتماشى مع الأسلوب الجديد، نشر تفاصيل الإجراءات الجديدة على موقع الأنترنت.
- الدعم الإداري: حيث تشكل قناعة واهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كافة، أحد العوامل المساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية؛

ج- متطلبات تشريعية:

لإنجاح الحكومة الإلكترونية فإن الأمر يتطلب الاعتراف بعملياتها تشريعيا، وتحديد متطلبات تطبيقها، والسماح بأطر التعاون بين المؤسسات، والتركيز على الخصوصية والأمن المعلوماتي.

د- متطلبات بشرية: -

حيث يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي للحكومة الإلكترونية وبالتالي فإن الاهتمام بمجالي تطوير وتدريب الأفراد يعتبر أمراً ملحاً وبالمقابل فإن الفرد العادي الذي يتوقع أن يستفيد أو يتعامل مع مشروع الحكومة الإلكترونية يجب أن يمتلك الكفاءة التقنية في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والإلمام بما توفره من فوائد وخدمات. وعلاوة على ما تقدم من متطلبات فإن هناك جملة من العناصر ذات الأهمية البالغة لضمان تطبيق الحكومة الإلكترونية مثل الرؤية الشاملة للقائمين على هذا المشروع، والقيادة المتخصصة والماهرة والمتعاونة والعنصر البشري المؤهل والمتدرب على التقنيات الحديثة وأيضا البيئة التنظيمية الملائمة والقادرة على استيعاب هذا التغيير.

المبحث الثاني: : التنمية البشرية المستدامة

وفي إطار سعي الدولة المصرية حالياَ نحو تبني تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة والتي تتضمن العديد المحاور الاستراتيجية مثل التنمية الثقافية للموارد البشرية وتطوير معدلات الإبداع والابتكار وتأهيل القيادات الشبابية وتحقيق التمكين الإداري ،والتي بدورها تعمل علي مواجهة التحديات المختلفة ليكون الداعم الاستراتيجي للدولة وتحقيق نموها وضمان رفاهية الإنسان ،مع تعزيز موارد التنمية البشرية من خلال محوري التعليم والصحة ، فبالتالي تكون الكوادر البشرية مصدر قوة لتحقيق التنمية وقيمة مضافة لدفع عجلة الاقتصاد القومي ،وداعما لقوة مصر إقليمياَ وعالمياَ

أ- مفهوم التنمية البشرية المستدامة (The Concept of SHD)

نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة ظهور تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ تحت اسم تقرير(Brandt) والذي عرفها علي أنها تلبية حاجات الأجيال دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة وقد اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنمية المورد البشري ضمن برامج التنمية من خلال التقارير السنوية الصادرة منذ عام ١٩٩٠ والذي يشير علي أن التنمية البشرية المستدامة " عملية توسيع خيارات الناس التي تعتبر حق البشر الجوهري أي من حيث المبدأ بلا نهاية " ويقصد بالخيارات هنا فرص الإبداع والإنتاج ،والتمكين بإنماء المجتمع واحترام الذات وفي عام ١٩٩٣ ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة طبقاَ للرؤية الجديدة للتنمية للتأكيد علي أن الأفراد هم الثروة الحقيقية للأمم.

وأشارت دراسة بدير، ٢٠١٨ إلى إلقاء الضوء على مفاهيم التنمية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة والتعرف على علاقة التعليم بالتنمية البشرية المستدامة، وتسليط الضوء على الخبرات الناجحة لبعض الدول في هذا الشأن مثل: اليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى إمكانية تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر من خلال ثلاث ركائز رئيسة مكملة لبعضها الأولى: التعليم والتدريب الثانية: الإصلاح الإداري وزيادة الإنتاج، الثالثة تبنى أحد الخبرات الناجحة والمناسبة في مجال التنمية البشرية.

وتعد التنمية البشرية المستدامة (SHD) نموذج إنمائي يضع الناس في طليعة التنمية، ويسعى إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يركز على الجوانب متعددة الأوجه للتنمية البشرية من جهة، ومن جهة أخرى فإن التنمية المستدامة (SD) هي مبدأ في نموذج التنمية الذي يضمن التوازن بين البشرية والبيئة؛ وإذا كانت التنمية المستدامة هي التي تجعل البيئة في طليعة التنمية فإن التنمية البشرية المستدامة تجعل الناس في طليعة التنمية.

وفي ضوء ما سبق يعرف الباحث التنمية البشرية المستدامة إنها عملية استراتيجية شاملة هادفة تعتمد علي إحداث التغيير الضروري في وزارة أو شركة ما عن طريق التدخل في كيفية عملها أو آلية العمل بها بهدف التجدد والتطور والتلاؤم مع المتغيرات المتلاحقة السريعة (التكنولوجية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) وتقدم استراتيجية التنمية القرار المناسب في الوقت والمكان المناسب مع القدرة علي رؤية الأمور بوضوح وواقعية والتحليل بموضوعية والتي تمكن وتؤهل الموارد البشرية للقيام بمختلف الأمور التي تحقق الأهداف المطلوبة حيث يوضح الشكل التالي مؤشرات التنمية البشرية المستدامة .

مبادئ التنمية البشرية المستدامة: -

- **التمكين والمساءلة:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال جميع الممارسات والإجراءات التي من شأنها توسيع القدرات والخيارات المتاحة أمام الأفراد للمشاركة في صنع القرارات والموافقة عليها، وفي تحقيق التنمية والاستفادة من نتائجها في أجواء من الشفافية والوضوح، وفي ظل نظم معلومات كافية ومتاحة أمام المجتمع بكل فئاته لتقييم القرارات المتخذة والوقوف على نتائج تنفيذها.
- **المشاركة والتعاون:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال التنسيق بين مختلف الأطراف ذات الصلة بعملة التنمية تأثيرًا، وتأثرًا وتوحيد جهودهم واستثمار طاقاتهم، وتكامل أدوارهم أفرادًا ومنظمات وهيئات ودول؛ حيث تهتم التنمية البشرية المستدامة بالطرق التي يعمل بها الناس معا ويتعاونون فيما بينهم، في ظل الشعور بالانتماء وبوجود هدف ومعنى للحياة، مع تقديم التحفيز المناسب لإنجاز المهام التي تتعلق بتحقيق هذا الهدف.
- **العدالة والإنصاف:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال إتاحة الفرص والحقوق والحريات المتساوية أمام الجميع لتنمية المهارات وزيادة الإمكانيات بما يحقق زيادة في دخل الفرد، ويسهم في نشر ثقافة الديمقراطية بين جميع أبناء المجتمع،

وبالتالي بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل، وقائم على أساس احترام الكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

- **الاستدامة:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة في التحرر من الفقر والحرمان وفي ممارسة قدراتها الأساسية؛ حيث إن من يجني الثمار لا بد أن يطور مصدر هذه الثمار، وأن الجميع شركاء في التنمية.
- **تحقيق الأمن:** فالأفراد يحتاجون أن يتحرروا مما يهدد حياتهم ويعوض فرص نموهم وتطورهم، مثل المرض أو التقلبات الضارة المفاجئة في حياتهم؛ ومن أهداف التنمية البشرية المستدامة: القضاء على الفقر، وخلق الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش وحماية البيئة وتجديدها، وكذلك الاهتمام بالتعليم والثقافة وتطوير إمكانات أفراد المجتمع.

واستخلاصا لما سبق أن مبادئ التنمية البشرية المستدامة تؤكد على تمكين الأفراد للمشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم ومستقبل أوطانهم بما يعرف بالولاية على الحياة، كما تؤكد على أهمية المشاركة والتعاون بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالتنمية البشرية وتنسيق جهودهم وتكامل، أدوارهم، وذلك في إطار من العدالة والإنصاف الذي يضمن إتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع وعدم التمييز بين البشر على أسس واهية وغير منصفة.

أبعاد التنمية المستدامة في الدستور المصري: -

وفي هذا الإطار، ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة متكاملة، وبدون تكامل تلك الأبعاد يتعذر تحقيق التغيير الحقيقي اللازم لتأمين الحياة الكريمة للمواطن المصري وحمايــة بيئته على المدى القريب والبعيد

أ- البعد الاقتصادي: يتضح من المقومات الاقتصادية للدستور أن النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية،

بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

ب - البعد الاجتماعي: يتبين في المقومات الاجتماعية للدستور التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير وضمان الحياة الكريمة لجميع المواطنين، تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً، توفير خدمات التأمين الاجتماعي لجميع المواطنين، توفير الرعاية الصحية المتكاملة لجميع المواطنين مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته ، كذلك ورد في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة التأكيد على المساواة في الحقوق والحريات والواجبات العامة دون تمييز لأي سبب.

ج- البعد البيئي: يعتبر البعد البيئـي أحد ركائز تحقيق التنمية المستدامة حيث يمثل رأس المال الطبيعي أهم مدخلات العمليات الإنتاجية في كافة المجالات التنموية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري، والاستثمار في تلك الموارد يمكنه أن يساهم في تحقيق معدلات نمو تتسم بالاستقرار، وتواجـه المتغيرات والأزمات الاقتصادية العالمية.

مؤشرات التنمية المستدامة فيما يلي:

حيث يوضح الباحث منها مؤشرات الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاعية)، الهدف الرابع التعليم الجيد)، الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) وهم الأكثر صله بموضوع الدراسة: -

١- الصحة الجيدة والرفاهية: ينقسم إلى المؤشرات

- نسبة الوفيات النفاسية
- معدل وفيات الأطفال تحت السن الخامسة.
- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة.
- معدل الإصابة بداء السل لكل ١٠٠٠٠٠ شخص.
- معدل وفيات الانتحار لكل ١٠٠٠٠٠ شخـ معدل الوفيات بسبب إصابات حوادث المرور.

- معدل الوفيات الناجم عن التسمم غير المتعمد.
- عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة لكل ١٠٠٠ شخص.
- نطاق تغطية التدخلات العلاجية.
- استهلاك الفرد الواحد من الكحول.
- نسبة السكان الذين يصرفون أموال كبيرة على الصحة.

٢- التعليم الجيد: ينقسم إلى المؤشرات:

- معدل الإتمام (ابتدائي، متوسط، ثانوي) (عدد الأشخاص الذين أكملوا الصف الأخير في مستوى تعليم معين / مجموع السكان × عينة المسح).
- معدل المشاركة في التعليم المنظم حسب السن (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)
- معدل مشاركة الشباب البالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي وكذا التدريب حسب الأشهر ١٢ السابقة.
- نسبة المدارس التي تقدم خدمات أساسية وذلك حسب نوع الخدمة.
- حجم نفقات المساعدات الرسمية للمنح الدراسية حسب الدراسة نوع القطاع.
- نسبة المعلمين المحصلين على أدنى حد من المؤهلات المطلوبة.

٣- المساواة بين الجنسين وينقسم إلى المؤشرات التالية :

- نسبة المقاعد البرلمانية المحلية التي تشغلها النساء: عدد المقاعد التي تشغلها النساء / عدد المقاعد الكلية × ١٠٠).
- نسبة النساء في المناصب الإدارية: عدد النساء في المناصب المتوسطة والعليا / العدد الإجمالي للعمال في الدولة × ١٠٠).
- نسبة النساء والفتيات في ١٥ فما فوق الذين تعرضن للعنف الجنسي والبدني أو نفسي خلال ١٢ شهر السابقة مصنفة على حسب العمر والعنف.
- مؤشر مدى توفر الدولة على التشريعات التي تعزز المساواة وعدم التمييز بين الجنسين.

المبحث الثالث: الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة: تحليل متعمق في ضوء الدراسات الحديثة

تُعتبر الحكومة الإلكترونية ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات الحكومية. تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية البشرية المستدامة بشكل أعمق، وذلك من خلال تحليل متعمق لأربع دراسات أكاديمية حديثة، مع التركيز على الأدلة التي تقدمها هذه الدراسات حول دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أثر الحكومة الإلكترونية على التنمية المستدامة: أدلة من الدراسات

تشير الدراسات التي تم تحليلها إلى وجود ارتباط إيجابي وقوي بين تطور الحكومة الإلكترونية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فكما أشارت دراسة (Zablith & Osman,2020)، فإن الحكومة الإلكترونية تساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز فعالية النتائج، مما يدفع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد دراسة (Lopes & Castro,2021) أن الحكومة الإلكترونية تعمل كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة، خاصة في الاقتصادات النامية والانتقالية.

الحكومة الإلكترونية كمحرك للتنمية المستدامة في الاقتصادات النامية والانتقالية:

تؤكد دراسة (Lopes & Castro,2021) على أهمية الحكومة الإلكترونية في دفع عجلة التنمية المستدامة في الاقتصادات النامية والانتقالية. فالحكومة الإلكترونية تساعد هذه الاقتصادات على سد الفجوة الرقمية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أبعاد الحكومة الإلكترونية ودورها في التنمية المستدامة

استنادا الى ما سبق تلعب الحكومة الإلكترونية دورًا حيويًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .وتتمثل أهمية هذا الدور في عدة أبعاد، منها:

- **المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام :**تساهم الحكومة الإلكترونية في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تسهيل التجارة والاستثمار، وتقليل التكاليف

البيروقراطية، ودعم ريادة الأعمال .كما تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة :**تساهم الحكومة الإلكترونية في زيادة الشفافية والمساءلة من خلال توفير المعلومات والبيانات الحكومية للجمهور، مما يسهل الرقابة على أداء الحكومة .كما تساعد في مكافحة الفساد وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.
- **تحسين تقديم الخدمات الحكومية :**تساهم الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة وكفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والشركات، مما يؤدي إلى زيادة رضاهم .كما تساعد في تقليل الوقت والجهد اللازمين للحصول على هذه الخدمات.
- **تمكين المشاركة المجتمعية :**تساهم الحكومة الإلكترونية في تمكين المشاركة المجتمعية في صنع القرار، مما يعزز الشعور بالملكية لدى المواطنين ويؤدي إلى حلول أكثر استدامة للمشكلات.
- **الحفاظ على البيئة :**تساهم الحكومة الإلكترونية في الحفاظ على البيئة من خلال تقليل استهلاك الورق والطاقة، وتسهيل المتابعة البيئية، ودعم المشاريع البيئية.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل، يجب أن تعمل الحكومات على:

- **تطوير استراتيجيات شاملة للحكومة الإلكترونية :**يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات تحديد الأهداف، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وتخصيص الموارد اللازمة.
- **بناء الشراكات :**يجب بناء شراكات قوية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز التعاون في مجال الحكومة الإلكترونية.
- **تقييم الأثر :**يجب تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للحكومة الإلكترونية بانتظام، وتعديل الاستراتيجيات وفقًا للنتائج.

(ز) العلاقة الديناميكية بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة .

إن دمج الحكومة الإلكترونية في التنمية المستدامة يؤكد على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين للمؤسسات الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة. ويشير مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٤ إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل المشاركة العامة، وتعزز الوصول إلى المعلومات وتقدم الخدمات العامة - وهي مفتاح النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويشير هذا التوافق إلى علاقة تآزرية بين التقدم التكنولوجي وجهود الاستدامة، وهو أمر ذو أهمية خاصة في سياق البلدان الآسيوية والعربية . ومن خلال دمج الحكومة الإلكترونية مع التنمية المستدامة، ندرك إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس فقط لتبسيط العمليات ولكن أيضًا لتمكين المجتمعات ودفع التحولات الاجتماعية والاقتصادية .

وبالتالي فإن العلاقة الديناميكية بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة تتجلى بوضوح من خلال التعزيز المتبادل بينهما.

فلابد من الفهم الشامل لكيفية مواءمة مبادرات الحكومة الإلكترونية استراتيجياً مع أهداف التنمية المستدامة. ويشكل هذا التفاعل أهمية بالغة لصياغة السياسات والممارسات الفعّالة التي تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وان التحليل الشامل لهذه المبادرات التي تقوم بها الدول الإلكترونية يقدم نظرة عامة مفصلة على الأهمية الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية في تعزيز التنمية المستدامة، مع التأمل في كل من مكوناتها الأساسية وتنفيذها العملي.

التركيز على خلق القيمة هي التي يضعها عدد من الحكومات .

تدرك الحكومات أن تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).هو احتمال مع الموازي تنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية عالية الجودة تتمحور حول الاتسان الدراسات المختارة بشأن التنمية المستدامة والرقمنة (ولا سيما الحكومة الإلكترونية) .كشفت الترابط الإيجابي في تطبيق الحكومة الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامة

وتجدر الإشارة إلى دراسة إستيفيز وجانوفسكي (٢٠١٣)، "الحكومة الإلكترونية من أجل التنمية المستدامة"هو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين الإدارة العامة والخدمات الأساسية للجمهور والتفاعل بين الشعب والحكومة.
وتشير الأهداف إلى حماية الموارد الطبيعية، تعزيز العدالة الاجتماعية، وجعل المواطنين "يشاركون في قرار الحكومة ، إلى جانب تعزيز التنمية الاجتماعية، الاقتصادية للأجيال المقبلة، ولا سيما الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة قد أظهرت علاقة إيجابية في تطبيق الحكومة الإلكترونية وأهداف التنمية المستدامةالمتوازنة لـ ٥٤ دولة أفريقية. تمتد على مدى ١٠ سنوات ويشمل ثلاثة مؤشرات من المبادرة، هما مؤشر الخدمات عبر الإنترنت OSI ، مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII ، مؤشر رأس المال البشري HCI تم استخدامها

النتائج:

١. تبين أن أهم أبعاد الحكومة الإلكترونية هي: (جاهزية البنية التحتية للاتصالات، الخدمات الإلكترونية، التدريب الإلكتروني، جاهزية رأس المال البشري) على أبعاد التنمية البشرية المستدامة (تحسين الخدمات الصحية، تطوير الخدمات التعليمية، المساواة بين الجنسين) (كمتغير تابع).
٢. أمكن ملاحظة عدم وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين أبعاد الحكومة الإلكترونية (جاهزية البنية التحتية للاتصالات، الخدمات الإلكترونية، التدريب الإلكتروني، جاهزية رأس المال البشري) وأبعاد التنمية البشرية المستدامة (تحسين الخدمات الصحية، تطوير الخدمات التعليمية، المساواة بين الجنسين)، وقد كانت علاقة ارتباط دالة إحصائياً لجميع الأبعاد
٣. عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين أبعاد الحكومة الإلكترونية (جاهزية البنية التحتية للاتصالات، التدريب الإلكتروني) كمتغيرات مستقلة وتحسين الخدمات الصحية كمتغير تابع، والذي ينص على أنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين أبعاد الحكومة الإلكترونية على تحسين الخدمات الصحية بالتطبيق على وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بجمهورية مصر العربية ".

٤. الأهمية الكبيرة لأبعاد الحكومة الإلكترونية (التدريب الإلكتروني – الخدمات الإلكترونية - جاهزية البنية التحتية للاتصالات) في زيادة فعالية المساواة بين الجنسين، وهو ما يعطي دلالة على أهمية أبعاد الحكومة الإلكترونية في زيادة المساواة بين الجنسين.

التوصيات:

١. ضرورة الاهتمام بالعناصر الأساسية اللازمة لزيادة التنمية البشرية المستدامة في كافة الوزرات بجمهورية مصر العربية موضع الدراسة.
٢. العمل على الاهتمام بطبيعة العلاقة القوية التي تربط بين الحكومة الإلكترونية والتنمية البشرية المستدامة وكذلك ضرورة الاستفادة من الأثر الإيجابي للحكومة الإلكترونية على التنمية البشرية المستدامة في المنظمات الحكومية المصرية.
٣. توفير الإمكانيات المادية اللازمة التي تجعل العاملين مؤهلين للعمل في بيئة عمل تساعدهم على زيادة الحكومة الإلكترونية لديهم مما يجعل العنصر البشرى عضو فعال في العمل يعتمد عليه.
٤. تحديد الأليات التي تجعل العنصر البشرى أكثر اعتماداً على الذات وزيادة العمل الجاد لتحقيق درجة عالية من التنمية البشرية.
٥. التنوع في طرق وأساليب أداء العمل والاتجاه نحو (العمل أينما كنت) دون التقيد بمكان محدد وذلك في ضوء معايير محددة وملزمة.
٦. تعزيز الأمن السيبراني داخل الوزارة مع ضرورة إنشاء مراكز لعمليات أمن المعلومات (Security Operation Centers-SOCs) ، لتنفيذ أعمال المراقبة الأمنية المستمرة وتوفير خدمات أمن المعلومات الاستباقية والتفاعلية، والتنسيق والتواصل المستمر مع الوزرات المصرية المختلفة والجهات التي تتبع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

المراجع

أحمد بن عيشاوي. (٢٠٠٩). **أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال**. مجلة الباحث، ٧ (٧)، الصفحات ٢٨٧-٢٩٤

بدير، المتولي إسماعيل (٢٠١٨) **التعليم وعلاقته بالتنمية البشرية المستدامة (خبرات عالمية ودروس مستفادة) ، مجلة تطوير الأداء الجامعي**، العدد (٧)، المجلد (٢)، جامعة المنصورة، ١٤٩ - ٢٠٥.

بدير، المتولي إسماعيل (٢٠١٨) **التعليم وعلاقته بالتنمية البشرية المستدامة (خبرات عالمية ودروس مستفادة)**، مجلة تطوير الأداء الجامعي، العدد (٧)، المجلد (٢)، جامعة المنصورة، ١٤٩-٢٠٥.

براق، محمد و كروش، نور الدين. (٢٠١٣). **الحكومة الإلكترونية : المفاهيم و آليات التطبيق على أرض الواقع. الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر** : تجارب بعض الدول صفحة (٣) البليدة: جامعة سعد دحلب

جواد، شوقي ناجي ، و ابوزيد، سليم. (سبتمبر، ٢٠٠٧). **الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، ٣(٣)، الصفحات ٢٧٨-٢٩٥

حمزة، شعيب. (٢٠١٣). **تطوير المركز الوطني للسجل التجاري كأحد متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر**.

خديجة بن طيب هديات لطيفة بنيوب (٢٠٠٨). **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، التنمية المستدامة والكفاء الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة ٧-٨ أفريل ٢٠٠٨**، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ش/م شف، ٢٠٠٨، ص ص ٢٨٤٢٦٣، ص. ٢٧١-٢٧٣.

دليل معايير الاستدامة البيئية (٢٠٢١): **الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية**، الاصدار الاول، ٢٠٢١

شحاده، شادي ابراهيم (٢٠٢١). **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مجلة الابداع**، المجلد ١١ ، العدد ١، جامعة لوينسي علي البليدة ٢، الجزائر، ص ص: ٢٩٣-٣٠٩

فرحي، كريمة. (ديسمبر، ٢٠١٣). **الحكومة الإلكترونية في الوطن العربي بين التطبيق والتحديات**. مجلة معارف، ٨ (١٥)، الصفحات ٩١-١٢٠.

قنديلجى، عامر إبراهيم.(٢٠١٥). **الحكومة الإلكترونية** .الاردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع.ص٣٣

قوريش ،نصيرة ،(٢٠١١). **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية ٢٠١٠ – ٢٠١٤**، بحث منشور، دار المنظومة ،الجزائر..

مجاهد، نسيمة لعرج و جوان، مصطفى طويطي. (٢٠١٦). **استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية** : المحاولة الجزائرية مجلة ميلاف الدراسات، ١(١)، الصفحات ٢٠٥-٢٢٦

يحياوي، إلهام (٢٠١٦). **الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع و التحديات مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسير**، ١٦(١٦)، الصفحات .٤٥-١٥

يحياوي، محمد (٢٠١٣). **الحكومة الإلكترونية كأداة لتبسيط الإجراءات الإدارية: الجزائر نموذجا (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجزائر**: جامعة الجزائر ٣.ص٢١.

Abubakar, A. U. (2019). Peace building and Sustainable Human.

Castro, C., & Lopes, C. (2021). Digital Government and Sustainable Development. *Journal of the Knowledge Economy*. https://doi.org/10.1007/s13132-021-00749-2

Estevez, E., & Janowski, T. (2013). Electronic governance for sustainable development conceptual framework and state of research. Government Information Quarterly, 30, S94- S109. https://doi.org/10.1016/j.giq.2012.11.001

Goli, A., & Golmohammadi, A. M. (2022). Multi-objective optimization of location and distribution in a closed-loop supply chain by considering market share in competitive conditions. International Journal of Supply and Operations Management, 9(4), 483-495.

Kibria, M. G., & Hong, P. (2024). E-government in Asian countries: a conceptual framework for sustainable development. *Transforming Government: People, Process and Policy*.

Laura Alcaide Munoz, M. P. (2018). **International E-Government Development (Policy, Implementation and Best Practice).** Switzerland: Springer Nature Iktissadia Review, 7(1), 351-367 .Roa

Osman, I., & Zablith, F. (2020). Re-evaluating electronic government development index to monitor the transformation toward achieving sustainable development goals. *Journal of Business Research*. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2020.10.027

United nations, statistics division, Global indicator framework for the Sustainable Development Goals, 2019, p 2-4.

Wairiuko, J. W. & Nyonje, R. & Omulo, E. O. (2018), **Human Resource Capacity and Adoption of E-Government for Improved Service Delivery in Kajiado County, Kenya**. International Journal of Business and Social Science, Vol. 9, Issue 10, Pp 94-110.